الفصل الخامس

قضايا متنوعة فى المسئولية الاجتماعية للعمل التطوعى

المقالة الأولى: «أضواء على العمل الخيرى والتطوعى فى الجمعيات العربية قراءة تقييميه»

يعد العمل الخيرى وتنظيمه فى إطار جمعيات خيرية وإنسانية هو الخطوة الأولى فى تاريخ التأسيس بالجمعيات العربية؛ وذلك نظرًا لتأصيل أعمال الخير فى المجتمعات العربية ـ بصفة عامة ـ كجزء لا يتجزأ من الموروث الثقافى المتأصل فى أعماق الوجدان العربى، أو عبر الوازع الدينى والذى يتمشى مع الأحكام والمبادئ والتعاليم الدينية فى الدين الإسلامى الحنيف، الذى يحض على التكاتف والترابط والتكافل الاجتماعى بين أعضاء المجتمع. ونلاحظ أن هذا العمق القيمى والدينى للعمل الخيرى والإنسانى فى المجتمعات العربية أدى إلى أن تكون الجمعيات الأولى من حيث النشأة فى تلك المجتمعات مرتبطة بالطابع الدينى، فلقد ظهرت أول منظمة خيرية شعبية عبر التاريخ العربى فى إطار الزهد والداعين

إليه، والتى تعكس الارتباط القوى بين الدين والعمل الخيرى والتكافل من جانب أخر، والمنظمات التى تدعو إلى إشباع الجانب الروحى لدى المسلم، الدورة الشهرية عند الرجال الدورة الشهرية عند الرجال هى منظمات تطوعية غير رسمية، نشأت فى القرنين الأول والثانى الهجرى، تضم مجموعة من المسلمين الذين التفوا حول معلم أو قائد ديني؛ من أجل التقرب إلى الله من خلال الصلاة والعبادة.

وهذه المنظمات لا يقتصر دورها على الدعوة الدينية والعمل الخيري؛ وإنما يمتد إلى مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية، كما أن هناك نسبة عالية من المنظمات الخيرية والإنسانية تتوجه إلى الطبقات الفقيرة فى معظم المجتمعات العربية، مثل جمعيات كفالة اليتيم، ذلك المشروع الذى استطاعت من خلاله بعض المؤسسات المتاحة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية فى معظم المجتمعات العربية والعالم الإسلامى من كفالة عشرات الآلاف من الأيتام، أو عمل المشروعات الخيرية. وهى فكرة قامت بها هيئة الإغاثة بالمملكة العربية السعودية؛ حيث قامت بفتح العديد من المشروعات الخيرية، واعتبرتها قناة من قنوات التوزيع للوصول إلى الفقراء والمحتاجين والمحسنين، أو من خلال منظمات تموينية، ويعكس ذلك إدراكًا من جانب هذه المنظمات لتفاقم الفقر فى بعض الأقطار العربية التى تعانى من ضغط وتحولات فى سياستها الاقتصادية نحو آليات السوق، وتقلص دور الدولة.

كما أن هناك بعض المؤسسات والجمعيات الإنسانية فى دولة قطر والإمارات العربية مثل الجمعية القطرية لرعاية الأيتام والمعوقين، وجمعية دار البر فى دبى، ومؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية،

والتى تهدف إلى القيام بأعمال الخير والبر والإحسان والنفع العام داخل الدولة وخارجها. وتحظى الجمعيات الخيرية والإنسانية بدعم كبير من جانب الدولة؛ حتى إن ميزانية جمعية خيرية واحدة مثل دار البر فى دبى تفوق ميزانيات جميع الجمعيات المهنية عدة مرات.

وهناك بعض الجمعيات الخيرية والإنسانية مثل الهلال الأحمر فى جميع الدول العربية قد حققت ـ خلال مسيرتها القصيرة ـ إنجازات مميزة مكنتها من أن تتبوأ مكانة مرموقة على الصعيدين المحلى والإقليمى والدولى. وفى ظل استجابة الجمعيات الخيرية والإنسانية للمتغيرات المجتمعية والدولية اتجهت بعض هذه المنظمات الأهلية نحو الاهتمام ببعض القضايا التى تشكل فيها الثقافة أبعادًا أساسية، ومن ذلك الاهتمام بالدفاع عن حقوق المرأة ومشاركتها، والاهتمام برعاية المسنين والمعاقين، فلقد بلغ عدد منظمات حقوق الإنسان فى مصر حوالى (١١٠) منظمات أهلية موزعة فى جميع المجتمع المصرى.

ولعل هذا يكشف عن إدراك ووعى من جانب المنظمات الأهلية والتطوعية بالتعاون مع القضايا السياسية أيضا، كما أن استجابة المنظمات الخيرية والإنسانية للظروف الاستثنائية التى تمر بها بعض الأقطار العربية ـ حروب أو كوارث فى لبنان وفلسطين والسودان ـ هو مؤشر آخر لتفاعل هذه المنظمات مع المتغيرات المجتمعية، فالمنظمات الأهلية فى الضفة الغربية وغزة تتوجه ـ فى الفترة الحالية ـ نحو الاستعداد لبناء الأساس فى الدولة الفلسطينية، وقد أدت تلك المنظمات فى الأراضى الفلسطينية دورًا مهمًا فى ظل الاحتلال الإسرائيلي؛ حيث تنوعت أهدافها وخدماتها، بحيث أصبحت بديلًا عن الدولة فى علاقتها بالمجتمع.

وتمشيًا مع الظروف المجتمعية ظهرت مبادرات من جانب المثقفين العرب لتأسيس جمعيات خيرية وإنسانية هدفها التنوير الثقافى للمجتمع للدفاع عن الحريات، وكان ذلك ردًا للحركة الإسلامية الأصولية فى بعض الأقطار العربية، ومن أمثلتها: جمعية النداء الجديدة، وجمعية التنوير، وجمعية المرأة الجديدة فى مصر، وجمعيات حماية الأمومة والطفولة، والتى بلغت فى مصر حوالى (٨٦٨) جمعية.

وفى ضوء ذلك يتبين أن الجمعيات الخيرية والإنسانية والأهلية سوف تشهد فى المستقبل القريب قدرًا أكبر من المؤسسين، وقدرًا أكبر من التنسيق فيما بينها على المستوى القطرى، وبين المجتمع، كما أنه سوف يكون هناك تفاعل بين المتغيرات التى ترتبط بالتحول الديمقراطى فى المجتمع وهذه المنظمات التى تشكل أحد أركان المجتمع المدنى. وعلى هذا فإن الإدراك والتجاوب من جانب الجمعيات الخيرية والتطوعية للمتغيرات المجتمعية هو بمثابة إضافة جديدة للأبعاد الإيجابية المبشرة التى توفر مقومات النجاح لها. لكن على الرغم من أن أغلب المشاركين فى العمل الخيرى يؤكدون نجاح الجمعيات الخيرية فى تحقيق أهدافها إلى درجة كبيرة، إلا أن الواقع الفعلى يشير إلى عدم وجود التخصص فى الخدمات الإنسانية التى تقدمها هذه الجمعيات، وأن هناك ازدواجية بين الأعمال والمشروعات الخيرية التى تؤديها الجمعيات الخيرية المختلفة؛ إذ إن أغلب هذه الجمعيات تقوم بأدوار متشابهة إلى حد كبير، ولا تكاد تختلف كثيرًا فى مضمونها وأهدافها.

كما أن الطابع الغالب على عمل الجمعيات الخيرية والتطوعية هو طابع الرعاية الاجتماعية، وليس طابع التنمية الاجتماعية الذى يتطلب

التفاعل مع المستفيدين من الخدمات الإنسانية، والمشاركة فى تحديد شكل هذه الخدمات.

والجدير بالذكر هنا أن العمل الخيرى فى المجتمعات العربية يواجه بالعديد من المعوقات التى تعوق تطوير أدائه على الوجه الأكمل، وتأتى المعوقات الإدارية والتنظيمية فى مقدمة هذه المعوقات التى تواجه ممارسة العمل الخيرى والإنسانى، وخاصة ضعف الخبرات والمهارات الإدارية، وقلة الدورات والبرامج التدريبية، وعدم الخبرة فى المسائل المالية، فضلًا عن ضعف استثمار موارد الجمعية الخيرية، وضعف الرقابة على المسائل المالية، ونقص الدعم والتمويل الحكومى، والمحاباة فى صرف المساعدة للمحتاجين، علاوة على ذلك القيود التى تفرضها التشريعات على العمل الخيرى، والهيمنة التى تفرضها الدولة على العمل الخيرى والتطوعى، واشتراط الحصول على إذن مسبق لشهر الجمعية الخيرية، وعدم إعطاء الجمعيات حق إبداء الرأى فى التشريعات، والعراقيل القانونية بمنح تراخيص لإنشاء جمعيات أهلية جديدة.

وعلى هذا فإن تطوير العمل الخيرى فى المجتمعات العربية يتطلب ضرورة الاستفادة القصوى من العمل الخيرى، وزيادة فعالية الجمعيات الخيرية فى تحقيق أهدافها، وذلك من خلال العمل على وجود التنسيق والتكامل وعدم الازدواجية بين أعمال الجمعيات الخيرية وغيرها من الجمعيات والهيئات الحكومية ذات الأنشطة المتشابهة. فمثلًا عن ضرورة اهتمام الجمعيات الخيرية ببرامج التنمية الاجتماعية، إلى جانب الاهتمام بالرعاية الاجتماعية لبعض فئات المجتمع، علاوة على ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى مجال العمل الخيرى والإنسانى، وكيفية

الترغيب فيه، وحث المواطنين على المشاركة فى هذا العمل كواجب قومى والتزام إسلامى يؤدى إلى تحقيق التكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع، مع ضرورة تنمية المشاركين فى العمل الخيرى والإنسانى، وتطويرهم إداريا ومهنيًا.

وأخيرًا وليس آخرًا؛ يجب تشجيع الجمعيات الخيرية والإنسانية على تطبيق مبدأ المشاركة فى اتخاذ القرارات داخل هذه الجمعيات، سواء فيما يتعلق منها بالمشاركين فى العمل الخيرى أو المستفيدين منه.

المقالة الثانية: «ثقافة العمل التطوعى كقاعدة لبناء المنظمات الأهلية»

أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى شهدتها المجتمعات الإنسانية المعاصرة سواء على المستوى العالمى أو المحلى فى الحقب الأخيرة إلى انتشار الدعوات التى تدعو إلى تدعيم قيم العمل التطوعى والإعلاء من شأن القيم الجماعية والتعاونية وتفعيل دور المنظمات الأهلية، وزيادة دورها فى المجالات المختلفة للتنمية، خاصة فى ظل انحسار دور الدولة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية وما يترتب علية من تراجع فى الخدمات التى تقدمها الدولة، على أساس أن المنظمات الأهلية تمثل آلية لمشاركة المواطنين فى إطار لتنظيم مبادرتهم، وتنمية وعيهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحقوقهم الإنسانية.

ومن ثم فان المنظمات الأهلية مع بداية الألفية الثالثة تؤدى دورًا مؤثرًا كقوى هامة وفاعلة لتطوير و تنمية المجتمع الحديث، حيث أنها تأخذ دور الشريك الشعبى فى تبنى القضايا القومية الهامة، وتسهم فى بناء منظومة تكامل الأداء، والأدوار لتطوير البنية البشرية ذات البعد المثلثى (الدخل والتعليم والصحة) وتطوير هذه المنظومة بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية فى مواجهة ثالوث الفقر والجهل والمرض، فتقدم بذلك صياغة جديدة للواقع ورؤية حضارية لمفهوم العمل التطوعى القائم على المشاركة المتبادلة بدلًا من المفهوم التقليدى والذى يقتصر على تلقى خدمة فى مقابل طرف أخر مانحًا لهذه الخدمة.

وبذلك أصبحت المنظمات الأهلية تشكل النسق الثالث أو القوى

الثالثة فى العالم بعد الحكومة والقوى السياسية بوصفها تمثل الحلقات الوثيقة بين الدول والناس، وتضم الجماعات المدافعة عن قضايا مصيرية تتعلق بالانتماء والمشاركة والسلام، فهى التى تحتج وتعارض وتتكلم باسم المجتمع، وهى التى تشكل جزءًا أساسيًا من بناء المجتمع المدنى الذى يُمكن الناس من المشاركة، ومن إعلان رأيهم وتلبية حاجاتهم وتنمية طاقاتهم والسيطرة على حياتهم، فالمنظمات الأهلية باعتبارها المكون الثالث فى بناء المجتمع المدنى هى منظمات طوعية يؤسسها الأفراد لخدمة مصالحهم أو لخدمة الآخرين، وهى تستند فى تأسيسها إلى الإرادة الحرة لأعضائها وعلى قبولهم وقدرتهم على القيام بالعمل التطوعى، وهى عادة منظمات لا تسعى للحصول على الربح المادى كما أنها لا تميل إلى تعاطى السياسة وان كان من الممكن أن تشارك فى التفاعل السياسى أحيانا.

لذا تسعى المنظمات الأهلية إلى تدعيم قيم المواطنة الشاملة باعتبارها أساسا لولاء جديد وشامل وارقٍ، بحيث تنشأ معادلة تشير إلى انه كلما كان الولاء الأشمل أو الوطنى أعمق وله تاريخه، كلما كان هو الولاء الذى له الأولوية على اى ولاء أخر وهو الأمر الذى ينعكس على تماسك المجتمع وتكامل وحدته.

لكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا السياق: ما علاقة المنظمات الأهلية بالدولة فى الوقت الراهن؟

فى الواقع تتوقف طبيعة هذه العلاقة فى الأساس على توجهات تلك المنظمات الأهلية نحو الدولة، ومدى التزام الدولة بفكرة التعددية وقدرتها على تنفيذ ذلك، كذلك فان طبيعة الوظيفة التى تقوم بها

المنظمات الأهلية هى التى تحدد شكل علاقتها بالدولة، فالمنظمات التى تؤدى وظائف خدمية تختلف عن تلك التى تؤدى وظائف اجتماعية، كما أن النوعين يختلفان من حيث علاقتها بالدولة عن المنظمات التى تقوم بوظائف تمثيلية عن جمعيات اجتماعية معينة.

ومن أجل تكملة مجهودات الدولة ومن اجل إبراز الجهد الذى تقوم به المنظمات الأهلية كان لابد من وجود علاقة ود وتعاون بينهما، حيث إن المنظمات الأهلية لا تعتبر بديلًا عن وظائف أو واجبات الدولة وإنما مكملة لها شريطة أن يكون ذلك فى مناخ ديمقراطى تؤمن الدولة فية بمصالح وحقوق القوى الاجتماعية المختلفة التى تعمل من اجلها المنظمات غير الحكومية (الأهلية)، ومن ناحية أخرى يمكن لهذه المنظمات أن تزيد من فاعلية ما تقوم به الدولة حيث أنها فى وضع يمكنها من ترجمة الاحتياجات المحلية إلى صياغة الأهداف وخطة العمل خاصة أنها أكثر قربًا وأوثق علاقة بالجماعات المحلية والحركات الاجتماعية وهى اقدر من الحكومة على التحرك السريع لان هيكلها الادارى أكثر مرونة، لذا فقد رأى العديد من الباحثين أن أهم الركائز التى تدعم المنظمات الأهلية فكرًا وممارسة وتعظيم القيم المضافة الفعالة لهذه المنظمات غير الحكومية وجود ثقافة نوعية تعزز العمل التطوعى على مستوى القيم والاختيار والأفعال والتصرفات وتنظيم العلاقات بين القوى والفئات الاجتماعية المختلفة بما توفره من ضوابط وتتيحة من فرص للتعليم الأهلى الذاتى، تسمى هذه الثقافة النوعية بثقافة العمل التطوعى لكن ما هى شروط هذه الثقافة وما هى العناصر المكونة لها.

ويمكن تحديد أهم هذه الخصائص فى العناصر التالية:

١ ـ أن تنطلق ثقافة العمل التطوعى من المصادر الدينية والأخلاقية والفلسفية، حيث أن الدين أدى ومازال يؤدى دورًا أساسيا فى تحفيز العمل الخيرى والتطوعى، فالإسلام باعتباره دين الغالبية العظمى من المجتمعات العربية حث على العطاء والتطوع والمساعدة للغير من خلال أركان الزكاة والصدقة التى ورد ذكرها فى القران الكريم اثنين وثلاثين مرة، ولكل من الزكاة والصدقة هدفها وهو الحث على مساعدة الآخرين بالمال والجهد وكافة صور الدعم والتى تسمى بفلسفة التكافل الاجتماعى.

٢ ـ أن تنطلق ثقافة العمل التطوعى من عقد اجتماعى وتشريعى ينظم العمل التطوعى وتقنينه بشكل رسمى فى إطار مسايرة التطورات العالمية والتشريعات الدولية التى تحافظ على العمل التطوعى والاجتماعى الشعبى وتدعيمه والاهتمام بالسياق الشامل القانونى للحقوق والحريات التى تعكس تنظيم العمل الأهلى وتوفر إطار تشريعى سليم يؤهل لتأسيس منظمات أهلية متطورة وتتوجة نحو احتياجات حقيقية للمجتمع.

٣ ـ يجب تعميق قيم أساسية لتعزيز ثقافة العمل التطوعى مثل قيم التضامن والتكامل والتكافل الاجتماعى والتسامح مع الآخرين وتدعيم قيم الإيثار والمواطنة والإخاء والمساواة والعدل وبروز أهمية قيم القدوة الايجابية فى التفكير والتصرف والسلوك اليومى.

٤ ـ يجب تنقية ثقافة العمل التطوعى من قيم التحيز والعصبية والاثنية والشكلية وتكريس المصالح الفردية والأنانية وقيم استغلال الآخرين وتطوير قيم التراث الايجابية التى تعلى من شان التعاون

والتكافل والتضامن النابعة من تراثنا الثقافى فى العمل الخيرى واستحداث نسق عصرى لثقافة العمل التطوعى التى تؤكد أهمية الشراكة فى عملية التنمية.

٥ ـ وأخيرًا يجب أن تنطلق ثقافة العمل التطوعى من محاولة إشباع الحاجات الأساسية للمهمشين والفقراء وأتباع الأساليب التى تساعد على إدماجهم فى حركة المجتمع، وذلك فى إطار تنوع أنماط المنظمات الأهلية بحسب الاحتياجات التى يحتاجها البشر، فهناك المنظمات الرعائية التى تقدم الخدمات التعاونية والصحية والثقافية، والجمعيات الأهلية التنموية التى تسعى إلى تحويل البشر إلى منتجين من خلال صيغة المشروعات الصغيرة، إضافة إلى المنظمات الدفاعية، وهى التى يدخل فى نطاقها جملة منظمات حقوق الإنسان بأنواعها المختلفة ثم الجمعيات الثقافية والعلمية التى تنشأ لإشباع الحاجات الخاصة بأعضائها أو تحقيق أهدافها.

المقالة الثالثة: «العمل التطوعى وشغل أوقات الفراغ لدى الشباب»

يعد العمل التطوعى سمة إنسانية عظيمة تتضمن معانى متنوعة كالصبر والقدرة على العطاء والإبداع والتكافل والتعاون عبر تاريخ الإنسانية الطويل، كما يجد العمل التطوعى روح العطاء بدون مقابل أو نظير مكافئة معينة، ولقد عرفت الإنسانية العمل الاجتماعى التطوعى منذ عهود سحيقة، وكان هذا النشاط فى بدايات ظهوره يتم بشكل عفوى وتلقائى ينطلق من الإرادة والتضحية والمبادأة الذاتية التى تدعو إليها الحاجة، وينبع من الرغبة فى مساعدة الآخرين، وقد دعمت الديانات السماوية وما تتضمنه من قيم إنسانية نبيلة على حث الإنسان على مساعدة أخيه الإنسان فى كل المواقف الإنسانية دون انتظار لمقابل معين، فالدين الإسلامى يدعوا إلى الإيثار والسماحة ويحث الإنسان على العطاء حيث قال الله تعالى «ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة»(*).

والإسلام بهذه الصورة يؤكد على أمرين أساسين:

الأول: أن يعيش الإنسان فى الحياة ليحفظ العيش والبقاء.

الثانى: أن يشارك الآخرين فى الأنشطة المختلفة المحققة لمصالح الفرد والجماعة.

ومع مرور الوقت أصبحت المشاركة الاجتماعية التطوعية تمثل عنصرًا فعالًا فى تحقيق التوازن والتفاعل المنشودين بين الجهود الشعبية والجهود الرسمية فى خدمة أهداف التنمية والتقدم.

(*) سورة الحشر، آية رقم ٩.

ومن هنا يأتى أهمية استثمار وقت الفراغ لدى الشباب فى العمل التطوعى والاجتماعى، فالدولة المتقدمة تضع مسألة تنظيم واستغلال أوقات الفراغ فى أولويات مخططاتها وبرامجها السياسية والاجتماعية، وهى تسعى فى جملة ما تسعى إليه إلى تأمين القاعدة المادية الأساسية لاستغلال أوقات الفراغ لدى الشباب والشرائح الاجتماعية المختلفة بما ينعكس إيجابيًا على مستويات الحياة الاقتصادية والفكرية والاجتماعية.

وبالتالى يشكل استغلال وقت الفراغ فى العمل الاجتماعى التطوعى فى البلدان التى تسعى إلى النهوض والتقدم ضرورة حيوية وقاعدة أساسية، ولذا تسعى هذه الدول إلى تأمين القاعدة المادية لتوفير إمكانات واسعة تجعل من استثمار أوقات الفراغ رافدًا اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا هامًا فى إطار الحياة القومية والوطنية.

ومن أجل بناء سياسة فاعلة قادرة على توظيف إمكانات الشباب واستغلال طاقاتهم فى العمل الاجتماعى والتطوعى لابد من تحديد الأطر الموضوعية فى كل توجيه نحو البناء الذى يشكل فيه نشاط الشباب فى أوقات فراغهم لبنة أساسية هامة، خاصة وأن الشباب فى المجتمع العربى يشكل رأسمالًا بشريًا كبيرًا ومصدرًا مهمًا من مصادر التغيير والتحديث، وهم الذين يشغلون أكثر من نصف عدد السكان، ولعلهم يمثلون العمود الفقرى فى جسم المجتمع، فعلى عاتقهم تقع مهمة التغيير، ومهمة تحسين وتطوير الاقتصاد والتنمية، فضلًا عن أنهم أساس التنمية وغايتها، فالأمة المتحضرة والمتقدمة فهى بلا شك أمة تعتمد على قدرات شبابها وحماسهم وديناميتهم وقدراتهم الإنتاجية ونشاطهم الاجتماعى والتطوعى، والأمة العربية هى واحدة من الأمم التى اتسمت بالشباب

والفتوة لكثرة شبابها، وبالرغم من أهمية سائر عناصر القوى البشرية إلا أن للشباب أهمية خاصة، وتزداد هذه الأهمية فى الدول العربية على درجة من الخصوص باعتبار أن الشباب يمثلون أكثر من (٥٠٪) من تعداد السكان الكلى ويشكلون الركيزة الأساسية فى دفع عملية التطور والتنمية، فلا تنمية حقيقية دون مشاركة فعلية من جانب الشباب الذين يمثلون طاقتهم العاملة الخلاقة بل أنهم يمثلون المحور الأساسى والهام لمستقبل هذه الأمة، ويشكل العمل الاجتماعى التطوعى فى الوقت الراهن عنصرًا مهمًا فى عملية التنمية وقوة مكملة ذات فاعلية يمكن أن تضاف إلى الموارد والجهود الحكومية الأخرى العاملة فى ميدان التنمية، وذلك نظرًا لما يتميز به القائمون بهذا العمل من حماس ودافعية، وبسبب ما يتميز به هذا النوع من العمل من البساطة فى الإجراءات، والبعد عن قيود الروتين، والقدرة النسبية على تلبية ما يحتاج إليه المجتمع المعنى من خدمات مختلفة، ولذا يعتبر الشباب، وما يتسم به من حماس وطموح وإقبال على الحياة، واستعداد للعطاء موردًا ذا قيمة عظيمة فى دفع وإثراء العمل الاجتماعى التطوعى، وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية النظر إلى برامج متطوعى الأمم المتحدة كعملية أساسية لزيادة مشاركة الشباب فى نشاطات التنمية، لكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الصدد لماذا يعزف الشباب عن استثمار وقت فراغه فى العمل الاجتماعى التطوعى فى الوقت الراهن؟

فى الواقع أن محاولة الإجابة على هذا السؤال يقتضى ضرورة ربط هذا العزوف من جانب الشباب فى العمل الاجتماعى التطوعى بالظروف المجتمعية التى يعيش الشباب فيها الآن ونتيجة لأن الشباب يعانى اليوم

من أزمات متعددة، مثل أزمة عدم وجود فرص عمل لهم، ومشكلات تتعلق بصعوبات الحياة، وفقدان الأمل فى تكوين أسرة أو إيجاد مسكن ملائم بل أن ضعف التنسيق بين التعليم والعمل واحتياجات المجتمع من القوى العاملة ظاهرة زجه بالشباب فى مواقع عمل ليست فقط بعيدة عن اهتماماتهم واستعداداتهم الذاتية فحسب بل أنها لا تمت بصلة إلى المعلومات التى حصلوا عليها خلال فترة الدراسة، كما أن الشباب يعانى من وجود فجوة بين ما يتطلعون إليه وبين الواقع الذى لا يوفر لهم الحد الأدنى من تحقيق أحلامهم الطموحة، فهذا الأمر أسهم فى وجود إفرازات اجتماعية ونفسية عند الشباب تشعرهم بأنهم فى حالة ضياع لأن ما يحصل وما يطرأ من تغيرات تحيق بهم لا تجعلهم مرتبطين بمجتمعهم، وبالتالى لا يعملون على تحقيق أهدافه وتطلعاته المستقبلية، لأنهم يشعرون بأنهم مغتربين أو مهمشين عن واقعهم الاجتماعى، وبالتالى لا يجدون ما يشدهم إلى العطاء والبذل والتضحية والمشاركة المجتمعية الفعالة، وكل ما يفكرون فى هذه الحالة إلى مسايرة الواقع، وإما الهجرة إلى الخارج أو التمرد على الواقع الذى يعيشون فيه.

وعلى هذا فإن مواجهة هذه التحديات والتى تواجه الشباب وتفعيل مشاركته فى إطار المجتمع الذى يعيش فيه يمكن أن يتم من خلال:

١ ـ إتاحة الفرص المتساوية للعمل وتحقيق العدالة فى توزيع هذه الفرص بحيث تسند هذه الوظائف على أساس الكفاءة والمهارة والخبرة، وليس على أساس الوساطة والإرث الثقافى التقليدى.

٢ ـ العمل على إعلاء الأهمية برعاية الشباب، وحل مشاكلهم لأنهم أساس البناء ويحملون لواء كل جديد ومصدر من مصادر التغيير وكتلة من الحماس والدينامية والطموح.

٣ ـ إفساح المجال أمام الشباب فى تفعيل قدراتهم وطاقاتهم بدون فرض الوصاية عليهم من جانب الكبار أو فرض القيود عليهم.

٤ ـ ضرورة إشراك الشباب فى العمل الاجتماعى التطوعى، والتى ترتبط مباشرة بحياتهم اليومية وتنفيذها بأنفسهم وتقييمها من خلالهم.

٥ ـ الاهتمام الإعلامى بالشباب، وذلك من خلال إبراز أعمالهم التنموية والتطوعية فى مجالات الحياة كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية كى تكن نموذجًا ناجحًا لكثير من الشباب وجذبهم للعمل الاجتماعى التطوعى.

المقالة الرابعة: «الشباب والعمل التطوعى الخيرى

بن تحديات الواقع وآفاق المستقبل»

لاشك أن العمل التطوعى قام بدور كبير فى بناء المجتمعات الإنسانية وتقدمها باعتباره عملًا خاليًا من الربح والأجر، ويمثل قيمة عظيمة للتنمية والعطاء الذى قد يضيق نطاقه فيشمل الفرد والأسرة والأقارب والجيران، وقد يتسع نطاقه فيشمل أفراد المجتمع المحلى الأوسع وقد يزداد اتساعًا فيشمل أفراد المجتمع الإنسانى كاملاً لذا لازم العمل الخيرى التطوعى وجود الإنسان ورغبته فى تطوير وتنمية المجتمع منذ مصر القديمة، ومساعدة الفقراء والمحتاجين،وفى بلاد اليونان شكل رعاية أبناء السبيل وتقديم المساعدات للمحتاجين وفى الرومان فى صورة القيام بتوزيع القمح على الفقراء ووقت القحط تطوعياً كما دعت الحضارات اليهودية والمسيحية والإسلامية إلى تقديم العون للفقير والمسكين والمضطر والمحتاج، بل ودعت إلى رعاية الأيتام والأرامل، وللتطوع فى العالم العربى والإسلامى صورتان، فردية وذلك بتقديم المعونة معنويًا وماديًا كالتبرعات والصدقة والنذر والكفارة والفدية والزكاة ومؤسسية كالتكاتف من اجل بناء المساجد، والأوقاف لدعم دور العلم والمدارس والمستشفيات وحفر آبار المياه للسقاية، وتجهيز الجيوش وغيرها من الأنشطة المجتمعية المفيدة فى وقت السلم والحرب.

لذا رأى علماء الاجتماع أن النشاط التطوعى يمثل رأس مالًا اجتماعيًا يقوم بوظائف متعددة من أهمها الإيثارية ومساعدة الآخرين ومساعدة الذات والاحترام الإيجابى كوظيفة اجتماعية تعزز الصداقة واهتمام

الذات والثقة بالنفس والبعد عن الاغتراب الشخصى وتحقيق الرضا والسعادة المشتركة للفرد ومن حوله عند قيامه بالنشاط التطوعى وبلغ من أهمة العمل التطوعى أن جعلت الأمم المتحدة عام ١٩٦٧، ٢٠٠١ عامين للتطوع، ويومًا للتطوع هو شهر ديسمبر من كل عام حتى أصبح التطوع مؤشرًا قويًا للتنمية وركيزة أساسية فى بناء المجتمع ونشر التماسك الاجتماعى بين المواطنين فالعمل التطوعى ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بكل معانى الخير والعمل الصالح عند كل المجموعات البشرية منذ فترة طويلة، ولكنه يختلف فى حجمه واتجاهاته ودوافعه من مجتمع لأخر ومن فتره زمنية لأخرى فمن حيث الحجم يقل العمل التطوعى الخيرى فى أوقات الهدوء والاستقرار ويزيد فى أوقات الكوارث والحروب والنكبات، ومن حيث الشكل فقد يكون يدويًا وعضليًا أو مهنيًا أو تبرعات بالمال وغير ذلك ومن حيث الاتجاه قد يكون تلقائيًا أو موجها من قبل الدولة فى أنشطة اجتماعيه أو تعليمية أو تنموية، ومن حيث دوافعه فقد تكون دوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية.

ورغم أهمية العمل التطوعى الخيرى كما أوضحنا سالفًا إلا أن تقارير الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ قد أشارت إلى نقص ملحوظ فى إعداد المتطوعين فى العالم، حيث تنخفض عددهم من (٢٥٠) مليون متطوع إلى (١٠٠) مليون متطوع/ وبالتالى دعت إلى ضرورة أن يكون هناك الندوات والمؤتمرات لتنشيط وورش العمل للدعوة إلى استقطاب المتطوعين ووضع البرامج والاستراتيجيات التى يساهم فى تفعيلة وتنشيطه ولأهمية التوجه الدولى تم طرح العمل التطوعى كبند رئيسى على جدول أعمال المؤتمر الدولى السابع والعشرين للهلال الأحمر والصليب الأحمر الذى عقد فى

صيف عام ١٩٩٩م وطلب من الحكومات والجمعيات الأهلية الالتزام بان العمل التطوعى يجب أن يفعل من منظور دولى وإقليمى ومحلى فى جميع المجالات وأن يكون منظمًا ومقننًا ومع ذلك أظهرت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية أن الشباب هم أقل فئة مهتمه بالتطوع ويرجع أحجام الشباب فى العالم العربى عن التطوع إلى عدة أسباب من أهمها:

عدم وجود التخطيط السليم والمنهجى المدروس، وكذلك عدم تفعيل دور التنشئة الأسرية والمدرسية التى تهتم فقط بالتعليم دون زرع روح التطوع وبث الانتماء ومساعده الآخرين.

كما تشير الدراسات العلمية أن مستوى العمل التطوعى ما يزال يغلب عليه التركيز على المجالات الدعوية والاجتماعية وتقديم الخدمات للفقراء والمساكين.كما أن ثقافة التطوع فى المجتمعات العربية ما زالت تتسم بدرجة متدنية من الفاعلية أو تساهم بعض الأنماط الثقافية السائدة فى تلك المجتمعات فى تقليص دور الشباب فى العمل التطوعى كالتقليل من أهميته الاجتماعية، ومن دورهم فى بناء المجتمع، وكذلك تدنى وعيهم بمفهوم وفوائد العمل التطوعى، وقلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية، وعدم السماح للشباب بالمشاركة فى صنع القرار داخل المؤسسة.

ومن العوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى عزوف الشباب الجامعى خاصة من المشاركة فى الأعمال التطوعية عدم توفر الوقت المناسب للعمل التطوعى وتعارضه مع وقت العمل وخوف الشباب من فشل التجربة، إلى جانب عدم إدراك المتطوع لأهمية دوره وعدم وجود الحوافز المعنوية، فضلًا عن غياب دور الإعلام فى التوعية بأهمية التطوع

وبمؤسساته وبالأدوار التى يمكن أن يقدمها للمجتمع إلى جانب قلة مصادر المعلومات عن برامج التطوع ومجالاته وغيرها من المعلومات التى يمكن صياغتها على شكل مواد إخبارية إعلامية لأفراد المجتمع من المهتمين بالعمل التطوعى. وهنا تضيف بعض الدراسات معوقات أساسية للعمل التطوعى فى العالم العربى من أهمها:

- ضعف الوعى بالجهود التطوعية والانشغال بالأمور والطموحات الخاصة الحياتية.
- عدم الثقة فى بعض الهيئات ومؤسسات العمل التطوعى.
- كثرة التعقيدات الإدارية والبيروقراطية.
- تدنى الاهتمام بثقافة التطوع فى المؤسسات الإعلامية والتعليمية.
- فضلًا عن سيطرة أشخاص من ذوى السمعة السيئة على الجمعيات أو المشرفين على العمل التطوعى، لذلك فقد الشباب الثقة فيهم وابتعدوا عن المشاركة أو الاشتراك معهم.

والسؤال الذى يطرح نفسه هل توجد إستراتيجية مستقبلية للعمل التطوعى فى تحقيق متطلبات المجتمع المحلى الذى يوجد فيه؟

- فى الواقع نلاحظ أن العمل التطوعى الخيرى يرتبط فى المجتمعات بشكل مباشر بالواقع اليومى المعاش وينغمس فيه بشكل كبير وبالتالى فإنه لا توجد إستراتيجية جديدة لتطوير هذا الواقع وتحسينه إلى حد بعيد، وربما يعود ذلك لضعف الإمكانات بشكل كبير وزيادة مستويات الفقر الأمر الذى يمنع من تكوين أطر استراتيجيه جديدة تساعد على تطوير العمل الخيرى وبالتالى تتسم الرؤى

المستقبلية للقائمين على عمل الجمعيات الخيرية بالقصور الشديد بل أن الكثير منهم لا يعنيه العمل الخيرى المتطور بعيد المدى بقدر ما يعنيه متطلبات الواقع الآنى والمتطلبات الملحة الخاصة به وسد احتياجات الحالات المسجلة لدى هذه الجمعيات.

فضلًا عن إهمال القائمين على العمل التطوعى لجذب شرائح الشباب إلى العمل التطوعى الخيرى ونشر ثقافة التطوع بينهم.

المقالة الخامسة: «دور العمل التطوعى فى حل ظاهرة العنوسة فى المجتمعات العربية»

يمثل العمل التطوعى الخيرى ركيزة أساسية لتغيير الواقع الاجتماعى المتأزم فى الوقت الراهن خاصة فى ظل تقلص دور الدولة والضغوط التى أصبحت تشكل عبئًا على قدراتها مما أدى إلى إكساب هذه الجهود التطوعية ما يؤهلها للتعامل مع القضايا القومية الهامة بوجه عام والمشكلات المجتمعية والأسرية بشكل خاص.

خاصة وأن طبيعة العمل التطوعى تعتمد على المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعته وإيمانه بقدرته على الفعل والتأثير فى محيطه الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى، لذلك يرى نفر غير قليل من الباحثين أنه لا مستقبل للأمة العربية إلا من خلال الجهود الأهلية التطوعية لأنها أصبحت تتولى إشباع الحاجات المتنوعة للبشر فى مختلف السياقات الاجتماعية ابتداءًا من الحاجة لتوفير متطلبات البقاء، وحتى الحاجة إلى الأمن مرورًا بإشباع الحاجات المتصلة بتطوير القدرات المتنوعة للبشر بما يساعد على تمكينهم وتأهيلهم من أجل المشاركة فى مختلف المجالات الاجتماعية ومنها ظاهرة العنوسة وعزوف كثير من الشباب عن الزواج له مضاره الخطيرة وعواقبة الوخيمة على الأمة بأسرها، سواء كانت هذه الأخطار والآثار نفسية أم اقتصادية أم اجتماعية أخلاقية وسلوكية ولاسيما فى هذا العصر الذى كثرت فيه أسباب الفتن، وتوفرت فيه سبل الإغراء والانحراف فلا عاصم من الانزلاق إلى الرزيلة والفساد الأخلاقى إلا التحصين بالزواج الشرعى، وتعد أرقام وإحصاءات الزواج والطلاق فى الدول العربية كفيلة بإبراز حجم الظاهرة، ومدى المخاوف والأخطار

التى تفرض نفسها على تلك المجتمعات بقوة، ليس فقط على مستوى نخبة المثقفين وعلماء الاجتماع والنفس، بل أيضًا على مستوى الصفوة السياسية وصناع القرار.

فقد كشفت دراسة حديثة أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المصرى عن تأخر سن الزواج فى العديد من الدول العربية حيث تصل نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج فى الفئة العمرية (من ٣٠-٣٤) حوالى (٣٨,٧٪) فى تونس تليها لبنان بنسبة (٣٦,١٪) وقطر بنسبة (٢٢,٩٪) وسوريا (١٩,٥٪)، وفى كل من مصر والسعودية (١١,٧٪، ١١,٤٪) لكل منهما على التوالى، وأن عدد الشباب والشابات العوانس الذين تجاوزا الخمسة والثلاثين من دون الزواج وصل إلى أكثر من ٩ ملايين نسمة بينهم (٣) ملايين و ٧٧٣ فتاة وقرابة (٦) ملايين شاب غير متزوج.

وهـذه الأرقـام ترجمة فعلية لظاهرة خطيرة بـدأت تعانى منها المجتمعات العربية خاصة فى ظل تعقد ظروف الشباب ومشكلات الإسكان والبطالة وعدم وفاء المؤسسات الحكومية بأدورها المختلفة بل صاحب هذه المشكلات أيضًا مغالاة فى المهور وتكاليف الزواج، وتغير أنماط الاستهلاك، وتحول الكماليات إلى ضروريات لا يجوز التنازل عنها، وأيضًا بعض العادات التى تكرس ظاهرة العنوسة منها رفض بعض المجتمعات لفكرة تعدد الزوجات، وانحسار طرق الزواج التقليدية وتيسير طرق الارتباط بغير الزواج خارج البيت، وهجرة الشباب خارج البلاد مما شاع فى المجتمعات العربية فى الآونة الأخيرة مفاهيم لزواج يتم بغير الطرق الرسمية كالزواج العرفى، وزواج المسيار، وزواج الأصدقاء

أو الزواج السرى، وهذه الأنواع من الزواج أو على الأصح التزاوج المقصود منها التحايل لإشباع الغريزة أو بغرض ابتزاز أموال طرف للطرف الآخر.

وعلى هذا الأساس فإن العمل الأهلى التطوعى يمكن أن يساهم فى حل هذه الظاهرة المعقدة، والمتشابكة فى المجتمعات العربية من خلال توفير فرص عمل حقيقية للشباب تساعده على كسب قوته وبناء أسره سليمة، فضلًا عن الدعوة إلى تيسير الزواج والتجاوز عن المظاهر الاجتماعية، والمباهاة بالإنفاق على مراسم الزواج وتكاليفه الباهظة، هذا إلى جانب قيام العمل التطوعى الخيرى بتدعيم فكرة حفلات الزواج الجماعى، واستخدام الأموال الخيرية فى دعم إسكان الشباب الذى يسعى إلى الزواج وتكوين أسرة تساهم فى بناء المجتمع حيث أن الأسرة تمثل وحدة أساسية للتنمية، كما تمثل أيضًا وحدة أساسية يمكن من خلالها النهوض بدور فعال فى دعم وحل مشكلات شبابها أو التفاعل مع باقى مؤسسات المجتمع فى خلق وتطوير مناخ وثقافة حل المشكلات التى تعرقل زواج الفتيات الشباب، كما يمكن أن تساهم الجهود التطوعية فى توعية الشباب بأهمية ثقافة الزواج كأساس لتكوين الأسرة باعتبارها نظام من أهم النظم الاجتماعية وأخطرها شأنًا وإعلاها قيمة فى حياة الأفراد والمجتمعات، وأن الزواج هو العلاقة المشروعة بين الرجل والمرأة، ويتم دائمًا وفق أوضاع يقرها ويرسمها المجتمع، ويفرض على الأفراد الالتزام بها، وأن هذا الزواج عقد يبرم بين الرجل والمرأة يباح بمقتضاه لكل منهما الاستمتاع بالآخر على الوجه المشروع، وهو كل ما تقتضى به الفكرة السليمة التى تقره الأديان السماوية، ويترتب عليه حقوق وواجبات

لكل من طرفيه، وتنشأ عنه تبعات لما يكون بين الزوجين من نسل، وما يتصل به من وشائج قرابية أو مصاهرة، فضلًا عن أهمية الزواج فى تحقيق السعادة والاستقرار النفسى والاجتماعى، فلقد أكدت دراسة أمريكية حديثة أن الزواج يطيل على العمر ويسعد الإنسان ويجعله أكثر استقرارًا نفسيًا واجتماعيًا وأن العزوبية تقصر العمر وتجعل الإنسان مضطربًا وغير سعيد.

المقالة السادسة: «دور العمل التطوعى غير المنظم فى دعم الفقراء فى المناطق العشوائية»

يمثل العمل التطوعى قيمة إنسانية أساسية وراسخة فى مجتمعاتنا العربية، يساعد عليه شيوع القيم الدينية التى يحض عليها الدين الإسلامى، وبشكل خاص ما يتعلق بمساعدة الفقراء، والتطوع بوصفة عملًا إراديًا ينطلق من قناعات شخصية بقضية معينة، لتوفير الوقت والجهد والمال لصالح هذه القضية دون تقاضٍ أجر عن هذا العمل وذلك لتحقيق خيرى الفرد والمجتمع، ونظرا لأهمية هذا العمل التطوعي؛ فقد اهتم به المفكرون والفلاسفة منذ القدم، لأنه يخاطب مشاعر الخير والعطاء الإنساني؛ كما اهتم الدين الإسلامى بهذه القضية من خلال الحض على البذل والعطاء من اجل الفقراء ومساعدتهم والتخفيف من حدة أوضاعهم، وبهذا تلعب القيم الدينية عاملًا مهما فى المجتمعات العربية فى ضمان شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل ووصوله إلى الفقراء والمحتاجين وهو أمر يرتبط بدرجة أو بأخرى بضمان الأفراد أنفسهم، ووصول المساعدات للمحتاجين أو البعد عن الشك فيما إذا وصلت هذه الجهود والتبرعات الخيرية للجهات الحكومية حيث تتراجع ثقة المواطنين فيما بعد عقود طويلة من استشراء المحسوبية وقيم الفساد فيها، فالعطاء الفردى غير المنظم أو العطاء لجمعيات معينة يثق بها الأفراد يضمن وصول تلك التبرعات لمستحقيها ويبعث قدرًا من الاطمئنان لديهم فيما يقومون به من عمل خيرى، وعلى هذا فإن انتشار الجمعيات الخيرية الصغيرة فى الوقت الراهن يعبر عن قدر من الثقة فيها بطبيعة معرفة المتبرعين بالجمعية وبالقائمين عليها وربما سهولة التعامل

معها أيضًا، فالجمعيات الخيرية متغيرة الحجم تمثل مساحة من الطمأنينة بالنسبة للمتبرعين أنفسهم، لكن من الملاحظ أن العمل الخيرى ما زال أسير الجمعيات الأهلية صغيرة الحجم غير المنظمة والجهود الفردية المتناثرة، خاصة التى تنتشر فى المناطق العشوائية والفقيرة حيث تقوم بـأدوار كبيرة وهامة فى دعم الفقراء والتخفيف من حدة الظروف المحيطة بهم، خاصة فى ظل تراجع دور الدولة بفعل التحولات العالمية نحو اقتصاد السوق، وتراجع دور الحكومات وتخليها عن العديد من وظائفها الاجتماعية الاقتصادية، ومن هنا أصبحت الجمعيات الأهلية التطوعية تقوم بدور الشريك الأساسى فى صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، وهذا ما أكدت عليه مؤتمرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الآونة الأخيرة بداية من قمة الأرض فى ديوجيانيرو بالبرازيل ومرورًا بمؤتمر السكان والتنمية فى القاهرة، ومؤتمر المرآة فى بكين وانتهاءً بمؤتمر التنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن وغيرها من المؤتمرات التى أعطت حيزًا كبيرًا لدور المجتمع الأهلى فى إحداث التنمية فى الدول النامية وبالنظر إلى العمل التطوعى الخيرى فى مصر، فإنه قد شهد تطورًا ملحوظًا منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين حيث تزايدت إعداد الجمعيات التطوعية الصغيرة واتسع نطاق عملها حتى وصل عددها عام (٢٠٠١م) إلى (١٦) ألف جمعية ووصل إلى (٢٣) ألف جمعية فى عام ٢٠٠٦ لكن أغلب هذه الجمعيات تعانى قصورًا واضحًا فى خدماتها وعدم كفايتها لمقابلة احتياجات الفئات المستفيدة التى تتسع يوما بعد يوم فى ظل زياد التضخم وانكماش الدخل الفردى، ناهيك عن عدم كفاية نظم الرعاية الاجتماعية فى التخفيف من ظاهرة الفقر وانتشار البطالة، وتقديم برامج اجتماعية لتحسين نوعية حياة المواطنين.

كما يلاحظ على نشاط هذه الجمعيات فى مصر أنها استجابة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم القروض الصغيرة والعمل فى مجالات التنمية وتمكين المرأة، والدفاع عن حقوق الإنسان بداية من منظمة واحدة عام ١٩٨٣ إلى (٤٣) منظمة عام ٢٠٠٥.

كما لاحظت دراسة علمية أيضًا بارتباط العمل الخيرى فى المجتمع المصرى بالتوجيهات الدينية، وقد أوضحت مدى إقبال المجتمع المصرى للجود بالمال والعزوف فى الوقت نفسه عن الجود بالوقت وهى مسألة تكشف بدرجة كبيرة عن تأثير الجوانب الدينية مقارنة بالجوانب الثقافية المجتمعية التى قد لا ترى فى الوقت مسألة على الدرجة نفسها من الأهمية مقارنة بالمال، فما زال المصريون يفضلون التبرع بالمال ويجدون فى ذلك ارتياحًا كثيرًا وعميقًا بالدين فى الوقت ذاته الذى يرون فيه مسألة التبرع بالوقت غير ذات أهمية ولن تضيف شيئًا وبشكل خاص فى ميزات حسناتهم واشباعاتهم الدينية، وقد قدرت الدراسة حجم العطاء الخيرى فى مصر نحو (٥ , ٤) مليار جنيه قدمته نحو (٨٦)٪ من الأسر المصرية فى عام ٢٠٠٩ ورغم سخاء العطاء المالى فقد بينت الدراسة تراجع معدل العمل التطوعى بين الشباب المصرى بما يمثل (٣٪) من حجم تلك الفئة فى المجتمع المصرى.

وهذا ما يوضح أن العمل الخيرى ينطلق من بواعث فردية ذاتية بشكل أساسى حيث تتحدد بالتركيبة الشخصية لكل فرد، بمستوى المشاعر الإنسانية الخاصة به، والتى تتفاوت من فرد لآخر ومن جماعة إلى أخرى ولكن رغم هيمنة الدوافع الفردية على الممارسات الخيرية إلا أنها ترتبط أيضًا بالسياق المجتمعى العام الذى يدعم هذه القيم وينقلها من

مستوياتها الفردية التلقائية إلى مستوياتها المؤسسية المنظمة، وبرغم أهمية البواعث الدينية فى دعم قيم العمل الخيرى التطوعى إلا أنه يضعف من ثقافة الممارسات المدنية ككل، ويحصر نطاق العمل الخيرى فى الممارسات القائمة على مساعده الفقراء والمحتاجين دون أن يؤدى ذلك إلى تمكينهم وتطوير الظروف المختلفة المحيطة بهم وبذويهم، ولعل ذلك يؤكد أهمية تنوع أهداف العمل التطوعى الخيرى بما يؤدى على انتشاره وارتباطه بكافة الشرائح الاجتماعية المختلفة.

وهذا يأتى من خلال الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية التى تغرس قيم العمل الخيرى التطوعى فى نفوس أجيال المستقبل، والتركيز على إبراز نماذج التطوع المشرقة انطلاقًا من أن المتطوع حين يقوم بنشاطه، فهو يقدم الكثير للمجتمع فى الوقت الذى يكون فى أحيان كثيرة أغلى من تقديم المال علاوة على ذلك فما زال العمل الخيرى التطوعى يعتمد على تقديم المساعدة للأفراد ولا يقترب من النهج البر وميثياس Pro-metheus القائم على مساعدة البشر من خلال تمكنهم وجعلهم قادرين على مساعدة أنفسهم فالهدف من الإحسان والأعمال الخيرية لا يكمن فقط فى تقديم المساعدة بصرف النظر فى نوعيتها بقدر ما يكمن فى تغيير الظروف المصاحبة لهم وهذه رؤية مازالت بعيدة جدًا عن واقع الجمعيات التطوعية الخيرية، ويتطلب هذا قيام تعاون بين المؤسسات الحكومية مع القائمين على هذا النمط من الجمعيات بالعمل معًا من أجل التعرف على احتياجاتها وتقنين أوضاعها ووضع استراتيجيات بعيدة المدى تساعد على تمكين الفقراء وتغيير واقعهم وظروفهم المحيطة بهم طبقًا للمثل الصينى لا تعطينى سمكه وإنما علمنى كيف اصطاد السمك.

المقالة السابعة: «دور المنظمات الأهلية فى مواجهة المشكلة السكانية»

تقوم المنظمات الأهلية فى الوقت الراهن بدور فاعل فى دفع جهود عملية التنمية المستدامة فى المجتمعات العربية، خاصة فى ظل تقلصات دور الدولة والضغوط التى أصبحت تشكل عبئًا على ميزانياتها مما أدى إلى إكساب هذه المنظمات ما يؤهلها للتعامل مع القضايا القومية الهامة بوجه عام، وقضية الزيادة السكانية بشكل خاص، خاصة وأن طبيعة المنظمات الأهلية تنطلق من فكرة العمل التطوعى الذى يعتمد على المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعاته وإيمانه بقدراته على الفعل والتأثير فى محيطة الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى، ومن ثم فإن أنماط العلاقة فى المنظمات الأهلية تتم فى إطار أو تجرى من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية أى تلك التى ينضم إليها الأفراد بملء إرادتهم الحرة وإيمانًا منهم بقدراتهم، وقدرات هذه المؤسسات على حماية مصالحهم والتعبير عنها.

ومما لا شك فيه أن معظم القضايا التى يواجهها المجتمع العربى، ويعمل جاهدًا على وضع حلول علمية لها، ترجع معظم أصولها إن لم تكن كل جذورها إلى مشكلة الزيادة السكانية سواء فى الدول التى تعانى من الانفجار السكانى أو الدول التى تقل فيها الزيادة السكانية من دول الخليج العربى التى لم تستطع توظيف واستغلال الموارد البشرية الاستغلال الأمثل، لذا لم تعد القضية السكانية فى الدول التى تعانى من الانفجار السكانى مثل مصر وسوريا والمغرب تحتمل التعامل مع خطورتها وتداعياتها بأسلوب ردود الأفعال والمعالجات الموسمية مع تفاقم آثارها السلبية فى التهام عائد التنمية بشكل مستمر.

لذا بدأت المنظمات الأهلية تؤسس ما يعرف باسم التنمية المستدامة التى تستند إلى تعبئة الجماهير من أجل تغيير واقعهم الاجتماعى إلى الأفضل، وتأكيد اعتمادهم على أنفسهم فى مقابل نفى الاعتماد على الدولة، وعلى هذا النحو فإنه كلما تعاظم دور المنظمات الأهلية وتكثفت وحداتها كلما ضعف دور الدولة، حتى أن الدولة تعتمد الآن على المنظمات الأهلية كأحد مصادر شرعيتها، وعلى هذا الأساس فإن فاعلية المنظمات الأهلية بكافة تكويناتها تنطوى على أهداف أوسع وأعمق من مجرد المعارضة للدولة أو مواجهتها، إنها المشاركة بمعناه الواسع سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا، إذ أن هذه المشاركة هى التى تسمح للمنظمات الأهلية وتتيح لها فرصة مراقبة كافة البنى الاجتماعية وضبطها وتصحيح مساراتها بما فيها مؤسسة الدولة نفسها، ومن ثم يمكن القول بوجه عام أن وظيفة المنظمات الأهلية هى وظيفة تكاملية وتيسيره شاملة للمجتمع كله، وبناء عليه فإن المنظمات الأهلية كأحد أركان المجتمع المدنى والدولة ليس مفهومين متقابلين بل هما مفهومين متلازمين ومتكاملين، فلا يمكن أن ينهض المجتمع ويؤدى دوره ورسالته من دولة قوية، كما أنه من الصعب تصور دولة وطنية قوية دون مجتمع مدنى وأهلى يساندها وإلا فإنها تتحول إلى دولة معزولة قد تؤدى دورها من خلال أجهزتها البيروقراطية، ولكنها تنهار فى نهاية المطاف فينهار معها المجتمع، ولذا يرى نفر غير قليل من الباحثين أنه لا مستقبل لأمة عربية إلا من خلال المجتمع الأهلى، لأن المجتمع الأهلى أصبح يتولى إشباع الحاجات المتنوعة للبشر فى مختلف السياقات الاجتماعية ابتدءًا من الحاجة لتوفير متطلبات البقاء وحتى الحاجة إلى الأمن مرورًا بإشباع الحاجات المتصلة بتطوير القدرات المتنوعة للبشر مما يساعد على تمكين وتأهيلهم من أجل المشاركة

فى مختلف المجالات الاجتماعية ومنها القضايا السكانية وتأكيد حيوية دورها فى التعاون مع الأجهزة الرسمية فى تنفيذ برامج الوعى بخطورة المشكلة السكانية وأهمية برامج تنظيم الأسرة والاهتمام بقضايا الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية فسنت العديد من التشريعات والقوانين لضمان مساهمة أكثر فاعلية من قبل المنظمات الأهلية فى الجهود التنموية.

وقد توجت هذه الفاعلية بحرص الأمم المتحدة على اشتراك المنظمات الأهلية فى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية والذى عقد فى مدينة القاهرة عام (١٩٩٤م)، بحوالى (٦٠٪) من الوفود الرسمية وهو رقم قياسى لاجتماع حكومى دولى، وذلك مقارنة بالمؤتمرات الدولية السابقة التى عُنيت بالسكان والتنمية، لكن كشفت نتائج احدى الدراسات العلمية الحديثة عام (٢٠٠٥م) عن تقلص دور المنظمات غير الحكومية والأهلية «Non-Government Organization» فيما يتعلق بتقديم خدمات تنظيم الأسرة بالنسبة للمجتمع المصرى فى ظل ضعف التمويل الحكومى والدولى، ونتج عن ذلك تراجع عدد المنظمات الأهلية العامة فى مجال السكان والتنمية من ٨٠٧ إلى ٧٣٣ ثم إلى ٧١٠ فى الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠م، علاوة على انحسار اهتمام المنظمات الأهلية العامة فى السكان على تقديم الخدمات الطبية الخاصة بتنظيم الأسرة، والتى بلغت نسبتها (٨٨٪)، وزيادة الأنشطة الخاصة بالتوعية والتوجيه بنسبة (٦٨٪)، وفى المقابل قلة الاهتمام بالأنشطة التنموية بشقيها البشرى والإنسانى والتى لم تتجاوز (٣٦٪) علاوة على أن الدراسة أكدت على أن النمط السائد فى إدارة المنظمات الأهلية نمط الإدارة شبه الحكومية، وبالتالى لا بد من إبراز الحاجة الملحة لمشاركة الفئات المستهدفة سعيًا إلى تفعيل أدوار مثل

هذه المنظمات، فما زالت تتسم العلاقة بين المنظمات الأهلية والفئات المستهدفة بالوصايا وبنظرة فوقية لا تثق فى قدرات الفئات المستهدفة على المشاركة فى صنع القرار، ويعارض هذا التوجه البنيوي ـ التعبوى الذى ينبغى أن يقوم به المنظمات الأهلية فى المستقبل، وعلى هذا فإن تفعيل دور المنظمات الأهلية يقتضى التأكيد على ضرورة ارتفاع مستوى الوعى فى المجتمعات العربية والوصول إلى مرحلة تعلم الخدمة المرتكز على مفهوم بناء القدرات بشكل أساسى، وضرورة الاستناد على قاعدة بيانات تمكن المنظمات الأهلية من الانطلاق إلى مستقبل أفضل من خلال إعداد وتخطيط سياسات واستراتيجيات مسبقة، والاستناد على شراكة حقيقية ومتكافئة بين الجهود الحكومية والمنظمات الأهلية من خلال توفير الخدمات الفاعلة فى تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والاتجاه إلى تصنيع وسائل الأسرة محليًا، وتبنى رؤية النموذج الإرشادى التنموى «Devel-opmental paradigm» من قبل المنظمات الأهلية بدلًا من النموذج الخيرى والرعائى سعيًا إلى دور فاعل لهذه المنظمات يؤهلها للشراكة مع مختلف القطاعات وكافة المستويات، ومع جميع الفئات والشرائح المستهدفة فى مجال السكان والتنمية.

المقالة الثامنة: «دور المنظمات غير الحكومية فى دعم حقوق الإنسان»

لا شك أن العلاقة بين الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان علاقة وثيقة ومتبادلة؛ حيث إن كليهما يلعب دورًا محوريًا فى تحرير الإنسان من أى قهر واستغلال، سواء كان استغلالًا أو قهرًا فرض استبعاده من المشاركة فى بناء مجتمعه، أو تمثل فى حرمانه من إشباع حاجاته الأساسية، فمن حق الإنسان، وهو حق أصيل، أن تتاح له الظروف الملائمة لإشباع حاجاته الأساسية، أو أن يتجه التحرير الإنسانى إلى رفض أى شكل من أشكال التمييز، سواء كان هذا التمييز مستندًا إلى الثروة، أو إلى الخلفية العائلية، أو الإثنية، أو حتى إلى الدين والطائفة؛ فقد ولد البشر أحـرارًا، متساوين، ترجع أصولهم لأصل واحد؛ فكلكم لآدم وآدم من تراب، والناس متساوون كأسنان المشط، لا فرق لعربى على أعجمى إلا بالتقوى، وكذلك الناس شركاء فى الموارد الطبيعية، فالناس شركاء فى ثلاث: الماء، والكلأ، والنار. إذا، فحقوق الإنسان هى حالة طبيعية نلاحظها فى حالة الطبيعة التى تقدم مواردها لكى يستمتع بها كل البشر، ومن ثم فإذا حصل البعض على أكبر قدر من الموارد على حساب البعض الآخر فإن ذلك يعد إخلالًا بحقوق الإنسان. وعلى هذا ترتبط قضايا حقوق الإنسان بالمنظمات غير الحكومية؛ وذلك لأن كليهما (حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية) يستندان إلى ذات العناصر التى تتصل بالحق فى إشباع الحاجات الأساسية، والحق فى المشاركة، كل ذلك على أساس من المساواة، وهى الوظائف أو المهام التى يسعى المجتمع المدنى أو الأهلى للتأكيد عليها. علاوة على هذا، تبرز أهمية المنظمات غير الحكومية فيما يتصل بمسألة حقوق الإنسان،

من خلال مفهوم جديد ظهر ـ أيضًا ـ خلال النصف الثانى من القرن العشرين، وهو مفهوم التنمية المستدامة، الذى يعنى فى جانب منه اعتماد البشر على أنفسهم فى تطوير قدراتهم، وتنمية واقعهم الاجتماعى بما يشبع حاجاتهم الأساسية. وبالتالى، فمن المؤكد أن المنظمات غير الحكومية، ومنها منظمات حقوق الإنسان، التى بدأت تنتشر فى الآونة الأخيرة فى الدول العربية، تلعب دورًا أساسيا ومهمًا فى نشر ثقافة حقوق الإنسان، والدفاع عن قضايا حريته وكرامته، هذا بالإضافة إلى دور المنظمات غير الحكومية فى زيادة الوعى بحقوق الإنسان وانتشار المعرفة بمبادئها. والقضية الأساسية فى هذا السياق هى أن معرفة الإنسان لحقوقه خطوة أساسية فى سبيل الحصول عليها، كما أن من فوائد تعليم حقوق الإنسان أنه سوف يساهم فى إبعاد الناس عن الاهتمامات الشخصية الذاتية إلى اهتمامات إنسانية أكثر موضوعية، كما أن تعليم حقوق الإنسان يساعد على التطوير التنموى والسلام فى العالم؛ فالعامل الذى تمتهن حقوقه، كإنسان يتجرد من جوهر الإنسانية، لا يمكن أن يعمل، وإذا عمل فإنه يعمل فى خوف، والخائف لا ينتج، ولكنه إذا شعر بكرامته فإنه يمكن أن يعمل مهما قل المقابل؛ ذلك لأنه ينال معنويًا أضعاف ما خسر ماديًا.

وبالتالى، فإذا وقف الإنسان العربى على مضمون حقوقه، فإنه سوف يبحث عن هذه الحقوق بغية الحصول عليها، وتأكيدها، وتبنيها. أما إذا ضاعت هذه الحقوق فإنه لا يبقى للإنسان من كيانه سوى الوجود المادى الضال، أما الوجود المعنوى القادر على الخلق والإبداع الحضارى فإنه يختفى تحت تأثير الضياع النفسى بمجرد الإحساس بهذا الضياع.

وفى ضوء ذلك يصبح النظر لحقوق الإنسان كموضوع أساسى

للمنظمات غير الحكومية، وبخاصة منظمات حقوق الإنسان، مرتبطًا بالأهداف التالية:

١ ـ نشر الوعى العام بهذه الحقوق، وذلك عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل.

٢ ـ الإسهام من خلال منظمات حقوق الإنسان فى العالم العربى بنشر ثقافة حقوق الإنسان العربى واحترامها، وخلق جيل يؤمن بهذه الحقوق ويدافع عنها.

٣ ـ التعاون بين منظمات حقوق الإنسان العربية والهيئات الأجنبية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.

٤ ـ تقديم معرفة عن حقوق الإنسان فى أبعادها القومية والعالمية؛ للمساعدة فى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، أو التخفيف من حدتها على الأقل.

٥ ـ العمل من أجل تطوير شخصية الإنسان العربى تطويرًا كاملًا، ومساعدة الأفراد والجماعات على أن يعوا حقوقهم وحقوق الآخرين.

٦ ـ الاهتمام بخلق الوعى الاجتماعى والثقافى لدى الإنسان العربى بشأن العلاقة الوثيقة والمتبادلة بين حقوق الإنسان من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى؛ وذلك لأن مجتمعنا يتوقع منا أن نساعد الجيل الجديد فى معرفة كيف يسلكون إزاء حقوقهم وحقوق الآخرين، ولاسيما وأن تعليم حقوق الإنسان يجعل الإنسان يعرف حقوقه، وفى نفس الوقت يغرس فيه احترام

حقوق الآخرين. يضاف إلى ذلك أن التطور الكامل لشخصية كل فرد هو هدف منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات التربوية، ولا يمكن تحقيقه ما لم تتوفر الحرية، وما لم تُحترم جميع الحقوق الثمينة للإنسان احترامًا كاملًا على مستوى الدولة الواحدة وفى العلاقات الدولية.

ولأهمية حقوق الإنسان، والحاجة القصوى إلى احترامها؛ اتجهت الأنظار إلى الدعوة للدفاع عنها، ودعمها، ونشرها. ولقد عقدت لهذا الغرض المؤتمرات، والندوات المحلية والإقليمية والدولية، وخاصة منذ المؤتمر الذى دعت إليه منظمة اليونسكو، والمنعقد فى (فينيا فى سبتمبر عام ١٩٧٨م)، وما أصدره من توصيات فى مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعليمها وتدريسها، وهذا يتطلب ضرورة ربط معرفة حقوق الإنسان بالقيم الأصيلة لمجتمعاتنا؛ فليس الهدف من معرفة حقوق الإنسان هو تدريس مقرر جامعى يستذكره الدارسون ليؤدوا فيه الامتحان، وإنما الهدف هو تربية الشباب على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وترسيخ الإيمان بها.

وهنا يجب التركيز فى مجتمعاتنا العربية على فكرة الحاجات الأساسية، وهى تمثل الحد الأدنى الذى يضعه المجتمع لاحتياجات البشر المادية والمعنوية، والتى تشمل: الغذاء، والملبس، والمأوى، والعمل، والخدمات الضرورية فى النقل والصحة والتعليم، كما تشمل مساهمة الناس عن طريق المؤسسات والمنظمات غير الحكومية فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياتهم ومصير مجتمعاتهم؛ لأن مبادئ حقوق الإنسان تتخطى كافة الحدود والجهات السياسية، وتنادى ضمير كل إنسان ومواطن فى العالم، بصرف النظر عن اعتبارات الدين أو الأصل أو العقيدة السياسية.

وهذه المبادئ تؤكد ـ بلا استثناء ـ على وحدة الجنس البشرى، وتدحض التشتت والتفرقة بفعل الروح القومية التى سادت منذ القرن الثامن عشر، وأدت إلى تطور النظام العالمى. ولسنا نغالى فى أهمية الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ديسمبر عام ١٩٤٨م، والذى يعتبر حجر الأساس فى أنشطة الأمم المتحدة للنهوض بحقوق الإنسان ورعايتها، وبخاصة الحقوق المدنية والسياسية، والتى تشمل المواد (من ٣ ـ ٢١)، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتى تشمل (المواد من ٢٢ ـ ٢٧)، لكن رغم الأنشطة المتعددة للأمم المتحدة بغية النهوض بحقوق الإنسان ورعايتها لا يزال العالم يعانى صورًا مأساوية كثيرة من إهدار هذه الحقوق، بل إنكارها، مثل مفهوم السيادة الذى يشكل عقبة كؤودا تحول دون مراعاة حقوق الإنسان، فما زالت هناك أراضٍ محتلة فى فلسطين، وتعانى من الاضطهاد الصهيونى، كما أن حقوق الأفراد لم تبلغ القدر الواجب لها عند ترتيب القيم القومية والآمال الوطنية. ومع ذلك فقد تطورت حقوق الإنسان فى الآونة الأخيرة من مجرد العناية بالحقوق الفردية والمدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتشمل الحقوق التى تهتم بنوعية الحياة ذاتها، خاصة فيما يتعلق بالبيئة والتنمية البشرية المستدامة.

وعلى هذا يجب أن تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا أساسيًا فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، وهو الدور الذى له جوانب عديدة، نذكر أهمها:

١ ـ دور المنظمات غير الحكومية فى نشر ثقافة حقوق الإنسان، سواء كانت الحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المتعلقة بأهمية قيادة نوعية لحياة كريمة.

٢ ـ تمكين البشر من أجل الحصول على حقوقهم، وذلك انطلاقًا من أن للبشر مجموعة من الحاجات الأساسية، وأن إشباع هذه الحاجات بالمستوى الإنسانى الملائم يعد حقًا من حقوقهم الأساسية.

٣ ـ الدفاع عن حقوق البشر، حيث تعد منظمات حقوق الإنسان أحدث التنظيمات التى ظهرت على ساحة المنظمات غير الحكومية التى تعمل على حماية حقوق الإنسان فى مواجهة الدولة أو أحد سلطاتها، مثل الدور الذى يلعبه المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر، وكثير من منظمات حقوق الإنسان القومية والإقليمية والعالمية، كما تعمل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان فى الدفاع عن مواطنى دولة معينة فى مواجهة السلطات القومية لهذه الدولة.

كما تعمل تنظيمات حقوق الإنسان على حماية حقوق الإنسان فى مواجهة التنظيمات الإرثية، كحماية الطفل من سوء معاملته من قبل أسرته أو دائرته القرابية، وحماية المرأة من عنف الزوج أو أى شكل من أشكال العنف الذى يقع عليها.

المقالة التاسعة: «دور المنظمات غير الحكومية فى نشر الوعى البيئي»

احتل مفهوم المنظمات غير الحكومية ذيوعًا وانتشارًا كبيرًا فى الخطاب العربى المعاصر، وأصبح من المفاهيم الشائعة والمألوفة، ومن ثم المقبولة، رغم ما أثاره هذا المفهوم من اختلافات بشأنه فى كتابات الصحافة العربية وفى أحاديث وسائل الإعلام الأخرى. هذا الرواج الهائل لمفهوم المنظمات غير الحكومية ازداد رسوخًا وانتشارًا فى ظل المتغيرات العالمية، والتى تمثل العولمة إحدى آلياتها، حيث طَرَحَت قيما ثقافية تعرف بالثقافة المدنية، كما ساهمت فى تأسيس شبكات عالمية وإقليمية يطلق عليها

المنظمات غير الحكومية عبر القومية، وكذالك عولمة قوانين المنظمات غير الحكومية، فضلًا عن مواثيق الشرف الأخلاقية فيما يعرف بأخلاقيات المنظمات غير الحكومية.

لذا شهدت العقود القليلة الماضية اهتماما عالميًا ومحليًا بدور المجتمع المدنى فى قضايا حماية البيئة، ونشر الوعى البيئى، وحماية حقوق الإنسان، ونشر ثقافة العمل التطوعى، خاصة وأن المنظمات غير الحكومية هى منظمات تطوعية تعمل مع آخرين، وكثيرًا جدًا تعمل لصالح آخرين، وتنصب أعمالها وأنشطتها على قضايا وأناس خارج نطاق موظفيها وعضويتها، وهى تغطى مجالًا واسعًا للغاية يبدأ من المنظمات المحلية الفضفاضة التكوين، مرورًا إلى الاتحادات الوطنية، والشبكات الدولية. والقضايا التى تعالجها هذه المنظمات عديدة ومتنوعة، بدءًا من الرعاية الاجتماعية والصحية وشؤون البيئة والتنمية، ووصولًا إلى حقوق الإنسان؛ لذا تتسم المنظمات غير الحكومية بالتطوعية، وعدم الربحية، وغير الحكومية، والتجرد.

ولعل سعى المنظمات غير الحكومية فى حماية البيئة من التلوث ونشر الوعى البيئى من أهم الجهود التى تبذلها هذه المنظمات فى هذا الشأن، فمنذ مؤتمر استوكهولم عام (١٩٧٢م)، قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه فى تحديد المخاطر وتقييم الآثـار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسى بالقضايا البيئية والإنمائية، فعلى سبيل المثال، يقوم عدد من المنظمات غير الحكومية فى مختلف أرجاء العالم (شيلى، كولومبيا، الهند، ماليزيا، تركيا، والولايات المتحدة)، بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية، وأصدرت منظمات غير

حكومية دولية عديدة ـ بما فيها المعهد العالمى للمراقبة، والمعهد العالمى للموارد، والاتحاد الدولى لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ـ تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل: تعليم الجماهير، والتربية البيئية، وتحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية؛ لذا فقد حثت لجنة «برونتلاند» فى تقريرها «مستقبلنا المشترك» الحكومات على الاعتراف بحقوق المنظمات غير الحكومية، وتوسيع نطاق الحقوق المتعلقة بها، ومن أهمها:

١ ـ حقها فى المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات بشأن البيئة والموارد الطبيعية.

٢ ـ حقها أن تستشار، وأن تشترك فى عملية صنع القرار بشأن الأنشطة التى من المحتمل أن تترك آثارًا كبيرة على بيئتها.

٣ ـ حقها فى اللجوء إلى وسائل الإنصاف والقانون، والحصول على تعويضات عندما تتعرض بيئتها إلى تأثيرات خطيرة.

ولذا فقد ساهمت المنظمات غير الحكومية مساهمات عديدة، وقدمت اقتراحات متنوعة إلى المؤتمر الدولى للأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، الذى عقد تحت مسمى «قمة الأرض» عام ١٩٩٢م، وفُتحت الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر أمام المنظمات غير الحكومية بدرجة غير مسبوقة، وقررت إعطاء أية منظمة غير حكومية لديها علاقة فى مجال البيئة والتنمية الفرصة للتحدث أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وأن تقدم اقتراحات مكتوبة، وتشارك فى مناقشات اللجان العامة.

لكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الصدد: كيف يمكن تفعيل

دور المنظمات غير الحكومية فى حماية البيئة ونشر الوعى البيئى فى العالم العربى؟

فى الواقع إن مساهمة المجتمع المدنى بشكل عام و المنظمات غير الحكومية بشكل خاص فى حماية البيئة ونشر الوعى البيئى يحتاج إلى تنسيق الجهود بين المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية والجهود الحكومية، وذلك من خلال عقد حلقات للتوعية البيئية من خلال انتقال هذه المنظمات غير الحكومية إلى المدارس والجامعات، وقيامهم بتنظيم دورات معرفية للطلاب تعرفهم فيها على مواطن الجمال فى بيئتهم، وتبين لهم مفهوم البيئة بشكل مبسط يتيح لهم قدرًا من الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، هذا إلى جانب ضغط منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال البيئة على الحكومات لإدخال المناهج البيئية والتربية البيئية ضمن خطة التعليم فى العالم العربى، فضلًا عن إشراك المواطن فى المشروعات البيئية؛ بهدف إكسابه الخبرة والوعى اللازمين لهذه المشكلة، ومن منطلق أنه لا يحل المشكلة إلا أصحابها، ثم عقد المؤتمرات والندوات التى ترسخ الوعى البيئى لدى الجماهير، مع حشد وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتليفزيون وراء العمل الذى تقوم به الجمعيات الأهلية، وهذا يستلزم قدرة عالية على انتقاء النشرات الإعلامية التى تعدها الجمعيات الأهلية لتوزيعها على وسائل الإعلام المختلفة، وغيرها من الأدوار الهامة التى تقوم بها المنظمات غير الحكومية فى مجال حماية البيئة والدفاع عن الحقوق البيئية. ولتوضيح هذا المعنى لوحظ أن هناك العديد من المؤسسات والشركات العالمية والوطنية تتقدم بمشروعات كثيرة يكون لها فى بعض الأحيان

مردود بيئى سيئ، مثل شركة «أجريوم للكيماويات والأسمدة» فى مدينة دمياط بمصر، الأمر الذى أدى إلى قيام المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية فى مصر بتنظيم مظاهرات وعقد ندوات لنقل هذا المشروع من مدينة دمياط لآثاره السلبية على البيئة. وفى أحيان أخرى تتسبب كثير من الشركات الصناعية فى إحداث مشاكل بيئية لا حصر لها، مثل القضاء على المساحات الخضراء، والزحف العشوائى للمدن، والصيد الجائر، وتدمير المحميات الطبيعية، وغيرها من المشكلات العديدة الناجمة عن سلوكيات خاطئة؛ لذا تسعى هذه المنظمات للضغط على مثل هذه المشاريع، وحشد الرأى العام، والتنبيه لخطورة هذه الممارسات، والتأكيد على إن إهدار الموارد الطبيعية بصورة عامة لا يخدم سعى المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة التى هى المقصد فى المستقبل. وتستعين هذه المنظمات فى هذا الشأن بوسائل الإعلام، وجماعات الضغط، والأحزاب السياسية، ودور العبادة، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية فى المجتمع؛ لتكوين رأى عام ضاغط فى صالح المجتمع أولًا وأخيرًا.

كما أن جانبًا هامًا فى دور المنظمات غير الحكومية هو المشاركة الإيجابية فى إجراء البحوث البيئية التى تمكن فى النهاية من صنع القرار الصحيح بيئيًا، والذى يدفع بدوره عمليات التنمية إلى الأمام دون الإضرار بالموارد الطبيعية التى هى حق أصيل للمجتمع والأجيال القادمة، كما أن التضامن والتعاون ليس فقط بين المنظمات الأهلية بعضها مع بعض، وإنما مع المنظمات الحكومية والمؤسسات الدولية، حيث يتيح قدرة أكبر على تدفق المعلومات التى هى أفضل سلاح لمواجهة كافة المشكلات البيئية، كما أن هذا التلاؤم ينعكس بدوره على الجماهير العريضة، ويساهم

فى تكوين رأى عام لهذه المنظمات. وهذا يوضح أهمية إنشاء مزيد من هذه المنظمات لدفع الحركة الشعبية فى اتجاه الحفاظ على البيئة، ونشر الوعى البيئى، والقضاء على العديد من المعوقات التى تُكبل حركة العمل التطوعى الشعبى فى العالم العربى.

المقالة العاشرة: «الوقف الإسلامى كنموذج للتكافل الاجتماعى والعمل الخيرى»

فى الواقع لقد شهدت المجتمعات الإسلامية والعربية اهتمامًا ملحوظًا بعمل الخير فى صيغٍ فردية كإكرام الضيف وتقديم العون والمساعدة للمحتاجين أو صيغ جماعية مثل الوقف على حجاج البيت الحرام ووقف الأراضى والبساتين والأموال لفعل الخير، وحتى الوقت الراهن يقوم الوقف الإسلامى بدور عظيم فى تنمية المجتمعات الإسلامية وتحقيق مصالح الفقراء والمحتاجين فى أى مكان وزمان ويقصد بالوقف من الناحية الاصطلاحية أنه عبارة عن مال يخرجه صاحبه من ملكه الخاص، ويجعله حكم ملك الله تعالى، ويخصص ريعه وعائده للإنفاق فى وجوه البر الخاصة، والمنافع العامة.

وبهذا فإن الوقف يمثل ظاهرة اجتماعية ومع هذا فإن علم الاجتماع قد تأخر فى دراستها والاهتمام بها لصالح علوم الدين والاقتصاد والتاريخ والسياسة وهذا ما يدعو إلى إبراز دور علم الاجتماع فى دراسة الوظائف الاجتماعية التى قام بها للعلاج والحماية من مشكلات اجتماعية عديدة، وتفعيل دوره المستقبلى، خاصةً وأن أموال الوقف بأشكالها وصورها المختلفة موارد طبيعية ومبانى وثروات مادية ينبغى استغلالها أقصى استغلال ممكن لتحقيق أهداف التنمية، ويدل الواقع الاجتماعى والتاريخى على أهمية دور الوقف التنموى وهذا ما توضحه العناصر التالية:

١ ـ أن المستفيد الأعظم من حصيلة الوقف هى الفئات الأولى بالرعاية والمحتاجين فى المجتمع كالفقراء والمساكين والمرضى

وأصحاب الاحتياجات الخاصة واستفادتهم هذه تضمن الاستقرار والتكافل الاجتماعى وهو مناخ ملائم وداعم للتنمية.

٢ ـ أن الأموال الوقفية أسهمت بصورة أو بأخرى فى نشر العلم فى المساجد والمدارس والإنفاق على البعثات العلمية للخارج، وصولًا لإنشاء بعض الجامعات مثل جامعة القاهرة بجمهورية مصر العربية وهو ما أسهم فى تنمية المجتمع وتطويره.

٣ ـ كما حافظ الوقف على الأراضى والعقارات والأصول المادية التى تتضمن تجدد التمويل لكل أشكال التنمية ومجالاتها فى المجتمع.

٤ ـ يساعد الوقف على إيجاد موارد مالية ثابتة ودائمة ومتجددة لتلبية حاجات المجتمع التربوية والدينية والغذائية والاقتصادية والصحية والأمنية وتقوية أواصر العلاقات والوشائج بين أفراد المجتمع.

٥ ـ وأخيرًا وليس آخرًا يقوى الوقف ويعضض من قيم التضامن والتكافل بين طبقات المجتمع وشرائح المختلفة وهى من الأمور المحفزة لعملية التنمية.

لذلك كان الوقف سواء فى المشرق أو العالم الإسلامى أو المجتمع الغربى موردًا دائمًا ومتجددًا لسد حاجات أفراد المجتمع فى أوقات الشدة والرخاء، ويعبر عن مبادئ وقيم إنسانية واجتماعية سامية كنشر قيم التكافل والتضامن والتكامل والاستقرار الاجتماعى، كما ظهر الوقف فى المجتمعات الغربية والمؤسسات الخيرية كرد فعل كظروف اجتماعية وسياسية لأثار الثورة الصناعية نتيجة زيادة الثورة عند القلة واحتياج

وتزمر الطبقات العاملة مما جعل أصحاب الشركات يوقفون ملايين الدولارات للعمل الخيرى لمساعدة هذه الطبقات وتحقيق الاستقرار الاقتصادى والتوازن الاجتماعى، بل أن هناك بعض الرأسماليين الكبار مثل بيل جيتز الذى أوقف خمسين مليار دولار من ثروته إلى معالجة الفقراء فى قارة أفريقيا من الأمراض المتوطنة وبخاصة مرض الإيدز ولذلك نحن أحوج ما نكون لتفعيل دور الوقف وغيره من المؤسسات الخيرية للأسباب والعوامل التالية:

١ ـ أن حجم الثورات الوقفية الهائل فى كل المجتمعات الإنسانية يستحق تفعيل دورها التنموى من خلال استثمارها فى مشاريع اقتصادية لها عائدها الكبير.

٢ ـ سيادة النمط الرأسمالى فى التنمية فى غالبية المجتمعات الإنسانية وهذا النظام يسعى إلى الربح وتعظيم الثورة دونما اعتبار للجوانب الاجتماعية والإنسانية تلك التى يغطيها الإنفاق الوقفى.

٣ ـ تنوع واتساع مصارف الوقف فى كافة المجالات التعليمية والصحية والاستثمارية التى يمكن بها تحقيق تنمية الأفراد والدول.

٤ ـ أصبحت الأوقاف فى بعض الأحيان بديل لعجز الموازنات العامة عن الوفاء بالاحتياجات الشعبية فى قطاع التعليم والصحة والمرافق العامة وإعانة المحتاجين لتحقيق التوازن والضمان الاجتماعى.

وعلى هذا لابد من الاهتمام ببث الوعى المجتمعى من خلال وسائل

الإعلام ومؤسسات المجتمع المدنى بأهمية دور الوقف والخدمات التى يؤديها، وللاستفادة من خبرات الدول الغربية فى مجال الوقف من خلال توظيفه فى أنشطة ومشروعات تجارية وصناعية وزراعية وعقارية بمعنى إدارة أصول الوقف على أسس اقتصادية واستثمارية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة وتنمية أموال الوقف بصورة دائمة، فضلًا عن ضرورة تطوير الأطر التشريعية الحاكمة للوقف بما يتناسب مع حاجات وظروف كل مجتمع فى كل مرحلة من مراحل نموه.

المقالة الحادية عشر: «رجال الأعمال والعمل التطوعى الخيـرى»

لقد تزايد الاهتمام على المستوى العالمى والمحلى بالدور الذى يلعبه رجال الأعمال فى العمل التطوعى الخيرى من منطلق رغبتهم فى المشاركة فى المسئولية الاجتماعية المشتركة، وبالتأكيد فإن التجارب التنموية أكدت أن الحكومات لم تستطع القيام بكل المسئوليات الاجتماعية كالصحة، والتعليم والأمن القومى وإقامة المشروعات الاستثمارية بمفردها، ولذا فإن المجتمعات بدأت تتطلع إلى قيام رجال الأعمال بتقديم ليس فقط السلع والخدمات وفرص العمل ولكن أيضًا القيام بالعمل التطوعى الخيرى والمساهمة فى حل المشكلات المجتمعية ومساعدة الحكومات على تصحيح إخفاقاتها أو القيام بما لم تستطع تلك الحكومات القيام به. وتأكيد قيم التشارك المجتمعى فى إطار نسيج من الروابط الاجتماعية. ومن ثم فأن زيادة ثروة رجال الأعمال بلا شك تؤدى إلى زيادة ثروة المجتمع، وزيادة الناتج المحلى الإجمالى، وبالتالى زيادة الدخل القومى، ونصيب الفرد منه، كما يؤدى إلى وصول المجتمع إلى مستوى الرفاهية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعى والتنموى وهو ما يعنى نجاح رجال الأعمال فى تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، فضلًا عن تعظيم قيم المسئولية الاجتماعية والتى تعنى بالاستجابة للقضايا الاجتماعية. خاصة وأن العمل التطوعى يقوم بدور كبير فى تقدم الحضارات الإنسانية باعتباره عملًا خاليًا من الربح والأجر، ويمثل قيمة عظيمة للتنمية والعطاء والانتماء الوطنى الذى قد يضيق مفهومه ليشمل الذات، والأسرة، والأقارب والجيران، وقد يتسع فيشمل أفراد المجتمع المحلى الأوسع، وقد يزداد اتساعًا فيشمل أفراد المجتمع الإنسانى كاملًا، مثل ما قدمه «بيل جيتز Billgates» من نصف

ثروته الضخمة لمعالجة الأمراض المتفشية فى قارة أفريقيا. ومن هنا يمثل التطوع ثروة بشرية تعرض خدماتها دون مقابل مادى، ليس هذا فقط وأنما بإخلاص وعزم على تحقيق أقصى ما يستطيعون تحقيقه وتقديمه للآخرين، وبخاصة للمحتاجين، وغير القادرين، والأطفال المعرضين للخطر، وفقراء المتعلمين والذين يعيشون فى المناطق العشوائية.

ويزداد دور رجال الأعمال فى الآونة الأخيرة مع تغير دور الدولة وتراجعها عن المساهمة فى العديد من الأنشطة والخدمات وأوجه الرعاية الاجتماعية، فقد أكدت بعض البيانات الإحصائية إلى أن رجال الأعمال تأتى عادة فى المرتبة الثالثة فى توفير فرص عمل بعد القطاع الحكومى، والقطاع العام أو ما يسمى الآن بقطاع الأعمال العام. وذلك مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية التقدم المستمر فى تلك المكانة التى تجعلها القطاع الخاص بمرور الزمن.

ومن ثم يمكن القول أنه فى ظل التحولات التى حدثت على الساحة الاقتصادية والاتجاه نحو آليات السوق أصبح ضروريًا قيام رجال الأعمال بدور اجتماعى خيرى وذلك من واقع المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال، فجامعة القاهرة نشأت بأعمال تطوعية خيرية، وبالتالى أصبحت المسئولية الاجتماعية التطوعية مشتركة، وأصبح الوفاء بمتطلباتها يقتضى تآزر الجهود وتكاملها لتطوير سياسات النهوض بالمجتمع أو للمشاركة بالجهود التطوعية المختلفة لمواجهة أى حادث طارئ، وتكمن أهمية العمل التطوعى هنا فى أن العلاقة بين المجتمع وجماعات رجال الأعمال هى علاقة متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وإهمال هذه المسئولية لدى الجماعات التى تحوز مكانة اقتصادية وسياسية فى المجتمع سوف

يشكل خطرًا اجتماعيًا داهمًا يعوق عملية الأمن الاجتماعى، والنمو الاقتصادى، حيث ترتبط تلك المسئولية الخيرية بما يقدمه رجال الأعمال فى المجالات المختلفة من خدمات وأساليب للرعاية للفقراء والمحتاجين والمعوقين وعمل مشروعات خيرية تؤدى إلى تحسين أوضاع المجتمعات التى يمارس رجال الأعمال مهامهم وأنشطتهم فيها، بل إن ذلك يساهم فى تحقيق السلام الاجتماعى والأمن القومى وتقوية أواصر العلاقات الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ومن هنا أخذ رجال الأعمال على عاتقهم واجبًا إنسانيًا خاصًا تجاه المجتمع، وهو ما أصطلح على تسميته بالمسئولية التطوعية الخيرية لرجال الأعـمال، وهو المفهوم الذى أصبح الآن يرضى إلى مصاف الواجب الاجتماعى المقدس فى الخطاب العام، حيث يشكل مجموعة من الالتزامات البديهية التى ينبغى على رجال الأعمال الاضطلاع بها لصالح المجتمع عامة والفقراء والمهمشين فيه بصفة خاصة أى أن الرفاهية العامة يجب أن تشكل جزءًا من اهتمامات رجال الأعمال، فرجل الأعمال أهم ما يميزه بأنه قادر على تنظيم أعماله وفق أسس عقلانية للكسب المادى وتحقيق أقصى ربح ممكن غير أن هذا لا يمنع رجل الأعمال من تخصيص جزء من أمواله المكتسبة وإنفاقها على جوانب اجتماعية مختلفة مثل عمل مشروعات للتخفيف من حدة الفقر، وحل مشاكل العشوائيات والإنفاق على التعليم والرعاية الصحية وتوسيع فرص العمل، وخفض نسبة النساء الفقيرات، والإسهام فى تقديم المساعدات العينية والنقدية للمحتاجين من الأسر والأفراد وبخاصة فى وقت الأزمات والحوادث، والنكبات الفردية العامة والعمل على تأمين أوجه الرعاية والحماية لذوى

الحاجات الخاصة والأسر المشمولة بالمساعدات الاجتماعية ومخاطر الانحراف الاجتماعى من خلال توفير تسهيلات طبية وعلاجية مجانية للمرضى من الفقراء.

ومن هذا يمكن القول أنه على قدر تقدير رجال الأعمال ووعيهم بأهمية دورهم التطوعى والإنسانى فى المجتمع وشعورهم بالمسئولية الاجتماعية تجاه أفراده، لاسيما الطبقات الفقيرة والمهمشة فيه، يكون مستوى مشاركتهم فى مشروعات الرعاية الاجتماعية التى تقيمها الحكومات وكذلك المشروعات التنموية التى تستهدف تحقيق التنمية والتقدم لهذا المجتمع.

المقالة الثانية عشر: «العمل التطوعى الخيرى ودوره فى تنمية رأس المال الاجتماعى بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل»

فى الواقع قد لازم التطوع وجود الإنسان ورغبته فى تطوير وتنمية موارده المجتمعية، لذلك شكل النشاط التطوعى حيزًا مهمًا من الثروة الوطنية فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة بما يملكه من خدمات اجتماعية متسعة، ويموله من مؤسسات خدمية فى مجالات التعليم والصحة والبيئة والبحث العلمى، وحقوق الإنسان، والأسرة ورعاية المحتاجين والطفولة. لكنه مازال فى المجتمعات العربية يمثل صورة من صور البر والإحسان كالتبرعات العينية أو النقدية والصدقة والنذر والكفاءة والفدية، وبناء المساجد، والمدارس والمستشفيات فى بعض الأحيان، لذا فقد نشطت كتابات كثيرة تتحدث عن النشاط التطوعى باعتباره يشكل رأس مال إنسانى واجتماعى، وعلى رأس هؤلاء «بيير بورديو» الذى حدد رأس المال الاجتماعى بوصفه مجموع الموارد سواء الفعلية أو الظاهرية والتى تعود على الفرد أو الجماعة على أساس امتلاك شبكة متينة من علاقات التعرف والاعتراف المتبادلة بشكل مؤسسى. لذا فقد ميز «روبرت بوتنام» بين رأس المال المادى الذى يشير إلى الأشياء المادية، ورأس المال البشرى الذى يشير إلى خصائص الأفراد، ورأس المال الاجتماعى الذى يشير إلى الروابط بين الأفراد، والشبكات الاجتماعية ومعايير المعاملة بالمثل والجدارة والثقة التى تنجم عنها، وهو ما يعنى ارتباط رأس المال الاجتماعى بما أسماه البعض بالفضيلة المدنية. وبالتالى فرأس المال الاجتماعى موجود فى الروابط التقليدية كالروابط العائلية والمجتمعية أو الروابط المدنية ممثلة فى شبكات المجتمع المدنى،

وهذا يعنى أن المصدر الأساسى لرأس المال الاجتماعى هو التطوع فى المجتمع المدنى، لذا فقد اعتبر «مارتن بالدام Martin Paldam» رأس المال الاجتماعى نموذجًا مفسرًا للثقة والتعاون المتبادل بمعنى بناء الثقة فى الآخرين والتعاون بين الناس فى شبكات إما لأسباب خاصة بهم أو نتيجة للضغوط داخل الجماعة أو المجموعات المختلفة لذا فقد قسم رأس المال الاجتماعى إلى مستويات متعددة:

المستوى الجزئى والمتمثل فى الفرد ـ الأسرة ـ الحى.

والمستوى المتوسط ويتمثل فى المؤسسات والهيئات.

المتوسط الكلى ويتمثل فى المستوى الوطنى.

والمستوى العالمى ويتمثل فى المستوى الإنسانى ككل.

ويقاس رأس المال الاجتماعى عن طريق المواقف تجاه الجيران، والعضوية فى عدد من الجمعيات الطوعية، ومن هنا نجد أن رأس المال الاجتماعى بوصفه أحد أشكال رأس المال يوجد فى بناء من العلاقات فى المجتمع، مشتملًا على الفرد، والأسرة، ثم المؤسسة ثم الدولة وصولًا للتشبيك على المستوى العالمى. ونظرًا لأهمية العمل التطوعى الخيرى بوصفه رأس مالًا اجتماعيًا فأنه يقوم بعدة وظائف من أهمها، الغيرية ومساعدة الآخرين ومساعدة الذات، وتعزيز الصداقة والاحترام الايجابى واحترام الذات، الثقة بالنفس والبعد عن الاغتراب الشخصى وتحقيق السعادة المشتركة للفرد ومن حوله عند القيام بهذا النشاط التطوعى.

لكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الصدد لماذا لا يحقق الإنسان توازنًا بين مصالحه الآنية والضيقة ومصالح المجتمع عامة؟

حيث إن الإنسان دائمًا ما يسعى إلى التركيز على حياته الخاصة، وعلى تعليم أولاده، وعلى شئون أسرته فحسب. أى أن هناك نوع من الإزاحة أى تحويل أهداف الحياة برمتها تجاه الأسرة والأولاد؟ وافتقاد الهدف العام والمصلحة العامة أمام التمركز حول الأهداف الخاصة. ودائمًا ما تكتنف العلاقة الايجابية بالوطن بعض مظاهر الشك وعدم اليقين وتتراجع قيم المواطنة لدى كثير من الفئات الاجتماعية، وهذا هو التحدى الحقيقى للعمل التطوعى الذى يجب أن يبنى على الثقة واليقين، لأن الثقة كرأس مال اجتماعى تعين الأفراد على تأسيس حياة جمعية تقوم على الاعتماد المتبادل والتعاون والتوقعات المتبادلة للأدوار، حيث إنها الأداة التى يتعايش بها الأفراد فى حياة جمعية أو فى نظام جمعى واحد، ولذلك فقد أكد «تالكوت بارسونز» على الوظيفة الجمعية للثقة أى دورها فى توحيد الأفراد وتجميعهم فى نظام اجتماعى عام.

وبالتالى فإن هناك أهمية للثقة فى علاقات التفاعل التى لها طابع جمعى، والتى تدرك أهمية الآخرين فى منظومة التفاعل الاجتماعى. لكن الثقة فى الواقع العربى تتقلص كلما خرجنا من الدائرة الخاصة إلى الدائرة العامة، وتحويل أهداف هذه المجتمعات للتركيز على العوالم الخاصة فى إطار جدر من الشك تحاول أن تصغها بينها وبين كل ما هو عام من خلال نظرة متشائمة إلى المستقبل، وهذا ما يؤدى إلى ضعف وتآكل صور العمل التطوعى الذى يشكل الرصيد الحى لرأس المال الاجتماعى فى الوطن العربى فى المستقبل المنظور.